

السيد الأستاذ الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية ضيف المؤتمر	السيد الأستاذ الدكتور نجيب الهلالي جوهر رئيس الجامعة راعي المؤتمر	الأستاذ الدكتور كمال المنوفى عميد الكلية رئيس المؤتمر	اساتذتي الأجلاء زملائى الأفاضل ضيوفنا الكرام
--	---	---	--

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

أرحب بكم كل الترحيب، وأشكركم على قبول دعوة مجلس قسم الإدارة العامة للمشاركة في مؤتمره السنوي الأول الموسوم "الإدارة العامة والمواطن في القرن الحادى والعشرين" ، لقد شرفتمونا حقاً.

لا يسعني حقيقة إلا أن أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية على قبوله دعوة مجلس قسم الإدارة للمشاركة في هذا الافتتاح لمؤتمره وتفضله بالموافقة على أن يكون المتحدث علينا الليلة.

وكل الاحترام والعرفان للأستاذ الدكتور نجيب الهلالي جوهر رئيس الجامعة على قبوله رعاية هذا المؤتمر وعلى تشريفه لنا بأفتتاح أعمال المؤتمر.

والتحية والشكر بغير حدود للأستاذ الدكتور كمال المنوفى عميد الكلية رئيس المؤتمر على دعمه المتواصل ومساندته الدائمة لقسم الإدارة العامة.

ودون أن أنقل على حضراتكم اسمحوا لي أن أطرح بعض الأفكار المركزية حول هذه العلاقة بين المواطن والحكومة أو المواطن والإدارة العامة لعلها تكون مفيدة.

الفكرة الأولى: رؤية التغيير في الإدارة العامة كعملية لإبداع المستمر.

لقد تغيرت الإدارة العامة ومنظماتها وأساليب عملها، وتفاعلاتها مع المنتفعين والمستفيدين، تغيراً جذرياً خلال العقود القليلة المنصرمة، وبوجه عام أدت التغيرات لتحقيق مكاسب كبيرة في مفاهيم الكفاءة والفعالية وجودة الخدمات، إضافة لتحسين الاستجابة لمطالب المواطنين، وغالباً ما تتبع عملية التغيير منطق التجربة والخطأ، وقد حدثت أخطاء وتحدثت، لكن كلنا يجب أن نبحث عن الوسائل الجديدة، لتحسين طريقة الأداء في الإدارة العامة.

وغالباً ما يؤدي التغيير لإثارة تفاعلات مختلفة، ويبدو أن هناك موجه من التفاعلات في السنوات الأخيرة المضادة لما أطلق عليه "الإدارة العامة الجديدة NPM" وتستمد هذه الموجة طاقاتها من موارد متعددة: من هؤلاء المتضررين من عمليات الإصلاح ومن الخاسرين في لعبة السلطة، ومن هؤلاء الذين يطالهم الإصلاح ويخشون النتائج، ومن ذلك الجناح الأكاديمي الذي ينظر إلى أي إبتكار عملى كنوع من الإزعاج للمبادئ الكلاسية والنماذج النظرية.

والخلاصة من هذه الفكرة الأولى هي ضرورة أن تتغير الإدارة العامة لتوسيع مهامها في بيئة جديدة معتمدة فكرة الابداع المستمر.

المفكرة الثانية: إعادة إختراع الحكومة أو إعادة النظر في وظائف الإدارة العامة .

الفكرة الأساسية هنا هي الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هامة للغاية :

- ⦿ هل يجب على الحكومة أن تفعل هذا ؟
- ⦿ هل هي تفعله ؟
- ⦿ بأي وسيلة تفعله : بنفسها، عن طريق القطاع الخاص، أو القطاع الأهلي أو خليط بينها ؟
- ⦿ بمعنى آخر إعادة النظر فيما ينبغي أن تفعله الحكومة وتدفع ثمنه، وما ينبغي أن تدفع ثمنه ولا تفعله ؟ وما لا ينبغي أن تفعله الحكومة أو تدفع ثمنه.

المفكرة الثالثة: إستراتيجية "عقد جديد للمستهلك".

جوهر هذه الاستراتيجية التي تدعو لتبنيها أن يقدم الموظفون العموميون نفس الإستجابة لداعي الضرائب التي يقدمها القطاع الخاص للزبائن.

وفي الوقت ذاته نحترم الخدمة العامة بحيث لا نعقد مقارنات مع الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص. وإذا كان نموذج الإدارة العامة الشائع هو "نظيرية متكاملة من القيم والنظم الأساسية لتطوير المعرفة بحيث يكون الهدف الرئيسي منها هو تجديد وتحسين وتقيم الإدارة في المنظمات العامة" فإن ذلك التطوير بات مطلوباً لتقوية العلاقة بين المواطن والإدارة العامة .

المفكرة الرابعة: إعادة إختراع أنفسنا كمواطنين.

إلى جانب فكرة إعادة إختراع الحكومة أو إعادة النظر في وظائف الإدارة العامة، هناك مهمة صعبة هي إعادة إختراع أنفسنا لتكون مواطنين فاعلين ناشطين، ذلك أنه بدون مشاركة المواطنين لن تتحقق أي محاولة للتطوير والإصلاح، في أحسن الأحوال، سوى نجاحاً جزئياً.

المفكرة الخامسة: تحسين الخدمات العامة.

هنا نحاول الإجابة عن هذا التساؤل: ما هي التأثيرات الإستراتيجية لتحسين الخدمات العامة عن طريق نماذج مختلفة للمواطن.

لدينا نموذج المواطن/ المالك، نموذج المواطن/ المستهلك ونموذج المواطن/ العميل أو الزبون، ويظل التساؤل الرئيسي هل المواطنون هم زبائن الحكومة أم مالكوها؟
إذا هم زبائن سيكتفون برد الفعل الذي يقتصر على الرضا عن الخدمات المقدمة، آملين في أن الإداريين سوف يغيرون من طريقة التوصيل إذا ما اعترض عدد كافٍ من الزبائن، بينما المالكون يقومون بدور فعال ونشط، إنهم يقررون ماذا يكون عليه جدول أعمال الحكومة.

المفكرة السادسة: الشراكة.

قل لي ما فائدة سفينة الدولة إذا لم يكن الجميع على سطحها؟
وإذا لم نكن نحن فمن؟ وإذا لم يكن الآن فمتى؟
الشراكة بين القطاعات الثلاثة الحكومي أو العام، الخاص، الأهلى هي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة.

المفكرة السابعة: مطالب المواطنين.

تكون الحكومة أكثر فاعلية عندما تستمع إلى المواطنين وتعمل بالمشاركة معهم في إتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، وعندما تفتقر الحكومة إلى آليات للاستماع فإنها لا تستجيب لصالح الناس لا سيما الفقراء الذين يجاهدون لجعل صوتهم مسموعاً، وحتى إذا توافرت للحكومة أفضل النوايا، فليس من المرجح أن تلبى بكفاءة كافة الاحتياجات الجماعية إذا كانت لا تعرف حقيقة الكثير عن تلك الاحتياجات.

دفع المقابل.

الفكرة التاسعة:

أحياناً تكون المشكلة ليست في تصميم السياسات أو تنفيذها، وغير متعلقة بنقص في الكفاءة والفعالية في الأداء، بل تكون المشكلة أن مطالب الجماهير تفوق بكثير رغبتها في الدفع مقابل ما يطلبون.

المساءلة.

الفكرة التاسعة:

يمكن أن تؤدي مسألة الإدارة العامة لتحقيق أهداف ثلاثة يتمثل أولها في الرقابة على استخدام السلطة العامة، ويرمى الهدف الثاني إلى توفير الضمانات بالنسبة لاستخدامات الموارد العامة والإلتزام بالقانون وقيم الخدمة العامة، أما الهدف الثالث فإنه يبغي تشجيع وتطوير عملية التحسين المستمر في أداء الحكومة والإدارة العامة.

الفكرة العاشرة والأخيرة.

قائمة بالمطلوب لجعل الحكومة أكثر قرباً من الناس.

- الإستماع لصوت الناس.
- توسيع نطاق المشاركة.
- تفويض السلطة أو مزيد من الامركرية.
- القضاء على ظاهرة الإستهانة بالقانون.
- حماية المستضعفين.
- مكافحة الفساد.
- زيادة الخصوع للمساءلة.
- مزيد من الشفافية.
- تمكين المواطنين.
- التوجه نحو العميل خاصة معايير الجودة الصريحة المتعلقة بالخدمات العامة.

تلك بعض الأفكار التي عن لي أن أطرحها على حضراتكم لعلها تكون مفيدة، للنقاش والحوار بشأنها

خلال جلسات المؤتمر.

وبعد.....

إذا كان قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية هو القسم الوحيد في تخصصه في الجامعات المصرية، وإذا كنا نعتز بما يجري فيه من تطوير، ونفخر بانعقاد أول مؤتمر له فإننا لا يمكن أن ننسى جيل الرواد من أساتذة الإدارة العامة الذين علمنا، ونشعر بكل الامتنان والعرفان لهم. بطبيعة الحال لا يمكن أن نذكرهم جميعاً لكن ما اسعفني الذاكرة:

الأستاذ الدكتور محمد فتح الله الخطيب، الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة، الأستاذ الدكتور إبراهيم درويش، الأستاذ الدكتور أحمد رشيد مؤسس قسم الإدارة العامة الذي نحن في رحابه الآن (يرحمه الله) الأستاذ الدكتور حسن توفيق (يرحمه الله) الأستاذ الدكتور توفيق رمزي (يرحمه الله)، الأستاذ الدكتور عبد الكريم درويش، الأستاذ الدكتور ليلى تكلا، الأستاذ الدكتور على السلمي، الأستاذ الدكتور محمد حسن العزاوي، الأستاذ الدكتور حسين رمزي كاظم، الأستاذ الدكتور أحمد صقر عاشور، وغيرهم بطبيعة الحال مما لا تسعني الذاكرة.

ونذكر بكل الخير جهود السادة الوزراء الذين تولوا ويتولون مهام التنمية الإدارية في مصر سواء على المستوى المركزي أو المحلي، الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد شريف (يرحمه الله) والذي كان أول وزير دولة للتنمية الإدارية عام (1976)، الأستاذ الدكتور محمود الشريف، الأستاذ الدكتور عاطف عبيد اللواء حسن أبو باشا، اللواء مصطفى عبد القادر، الأستاذ الدكتور محمد زكي أبو عامر الذي شرفنا الليلة بحضوره والقاء المحاضرة الإفتتاحية.

وأرجو العذر إذا نسيت.

I Would Like To welcome Dr. Kathryn.E. Newcomer Department Chair, professor of public administration, Dr.Michael Harmon professor of public administration and Dr.Jennifer M.Brinkerhoff Assistant professor of public administration, The George Washington University, as we began to implement our Joint venture funded by the Folbright Foundation, and also Welcome Dr. Derick W. Brinkerhoff, Principal Social Scientist, Abt Associates Inc., Bethesda, Maryland USA.Thank you for Participation in our Conference.

ولا استطيع أن أنهى كلمتي هذه دون أن أذكر بكل الخير والعرفان استاذنا الجليل الأستاذ الدكتور أحمد رشيد (يرحمه الله) مؤسس هذا القسم والأستاذ المعلم لأعضائه وأقل ما نفعله هو أن تتفقونى على أن نهدى تنظيم هذا المؤتمر وأعماله إلى روحه تقديرًا واحتراماً.